

# القومية فجا الفكر السياسي العربي

النظرة الأحاديّة الجانِب إلى اللغة عند ساطع الحصري

سامي منير

« ليس من مكان في العالم يصعب فيه تحديد مشكلة القومية بقدر ما يصعب تحديدها، فضلاً عن حلّها، في الشرق الاوسط! »

بهذه العبارة المقتضبة، المثيرة للنقاش والجدال والمحفزة على الرد والسّجال، يُقدّم أحد الكتاب « الماركسيين » للطبعة العربية من كتابه عن القومية<sup>(١)</sup>، كأنّما ليذكرنا، قبل الدخول في الموضوع، ويكاد يقول قبل الولوج في « المتاهة »، بحقيقة أعم وأخطر ذات مدلولات بعيدة المدى، هي أن المسألة القومية ما برحت إلى الآن - وبعد مرور زمن طويل على ظهورها - غير محدّدة تحديداً نهائياً، وموضع « اشتباك » نظري عنيف، لم يتمكن حتى المعنيون أصلاً بوجودها من فك ألغاز كثيرة تحوم حولها وتتعلّق بها.

صحيح أن المادة اللازمة لدراسة القومية مادة متاحة، بل غزيرة وغزيرة جداً، وليس من مشكلة البتة في حجمها وتواترها. إنّما جميع هذه الأبحاث، العلمية منها وغير العلمية، الجادة والتافهة، الموضوعية والمنتحيزة، الأكاديمية والدعائية، الخ... لم تستطع قط أن تعطي الكلمة الفصل في هذه المسألة التي ستبقى - برأي الغالبية العظمى من الفكرين - موضع مناقشات مستفيضة ومتطاولّة إلى ما لا نهاية، حتى لو ملأت تلك المناقشات دائرة معارف بأكملها، وتعاون على بحثها وسبر أغوارها حشد غفير من المختصين.

زِدْ على ذلك، أن دراسة المسألة القومية - وهي التي تشوبها أكثر من غيرها الأحكام الذاتية والأعراض

الانفعالية والتحيزات المسبقة والمصالح الخاصة؛ ناهيك بوجهات النظر الأحادية الجانب - تُعتبر دراسة بالصعوبة في أحسن الأحوال. وتكاد العوائق التي يتعين التغلب عليها، قبل أن يصبح بالإمكان القيام بدراسة علمية حقّة، تكاد تفوق كل ما يُمكن إدراكه أو تخيُّله؛ لا شيء إلاّ لأنّ «المعطيات الأساسية في هذا المضمار أمر مشكوك فيه إلى أبعد الحدود».

وبروحية الأمانة العلمية نفسها، وبالتواضع الفكري نفسه، اللذين لم نألفهما من قبل عند الرعيل الأول من مفكرينا القوميين «كلّتي القدرة»، يحرص الجيل المعاصر من الكتاب والمفكرين العرب<sup>(٢)</sup> على التزام جانب الحذر والاحتراص، والاعتراف الصريح بالقصور والمحدودية، إن لم يكن بالعجز، إزاء موضوع شائك كهذا. فهذه القضية يُتوقع لها أن تبقى مدار مناقشات، لا بيننا نحن العرب فحسب، بل بين جميع المهتمّين به في العالم قاطبة، الآن وفي المستقبل.

وبكاد الاعتراف بالقصور والمحدودية عند دارسي موضوع القومية والأمة اليوم يبلغ حدّاً مرصّياً يبعث على الإشفاق فعلاً. فالكتاب في هذا المجال يُقرّ سلفاً بأن تناوله للمادة سيكون انتقائياً، وحتى هذه الانتقائية تنسم، في أكثر الأحوال، بالجزئية والاعتباطية. وهو يحرص قدر المستطاع على مجانبة التعميم والجزم لئلا يؤدي به ذلك إلى منزلق لا تُحمد عقباه؛ إنه لا ينشد، في الحقيقة، وبعد مطولات قد تصل إلى عدة مئات من الصفحات، سوى إلقاء «بصيص» من الضوء على الموضوع العام، وجلاء بعض جوانبه الغامضة فحسب... لينتهي من ثم إلى القول، وبصوت خافت، «إن المسألة برمتها ما تزال مفتوحة للبحث»!

هل يُعقل أن يبقى ثمة موضوع في عالمنا اليوم معلقاً في الهواء دونما بتّ، تتجاذبه الاجتهادات والتخمينات، ويغمّه النزاع والخلاف، حتى على صعيد التعريف البسيط والتحديد الأولي؟؟

هذا ما هو حاصل فعلاً وأكثر فيما يتعلق بموضوع القومية، تعريفاً وتصنيفاً، تاريخاً وتوصيفاً، نظرياً وتطبيقاً، استدلالاً واستنتاجاً؛ حتى قيل: إن المشكلة برمتها تكمن في استحالة تعريف المصطلح ذاته. فلقد تباعدت وتباينت تجارب القومية وبالتالي تعريفاتها من زمان إلى زمان، ومن مكان إلى مكان، حتى لتبدو محاولة الجمع بينها، وصياغة قاعدة عامة على أساسها مهمة شبه متعذّرة.

لذلك لا نُغالي إذا قلنا: إن الفكر السياسي المعاصر يواجه، في الحقيقة، أخطر محنة له أمام مسألة القومية تحديداً. وعلى حد وصف أحد المعنيين بالموضوع: «الأمر كله أشبه بلفز»؛ فلا النابغة العبقري ولا الشخص العادي بقادرين على أن يُعطيا تعريفاً «ملائماً» للقومية؛ و«ملائماً» هنا بمعنى: جامعاً مانعاً، ونهائياً.

وليس الحال بأفضل منه على صعيد التطبيق، على افتراض أن المسائل النظرية تكون لها على الدوام مشاكلها وصعوباتها الناجمة عن طبيعتها الخاصة بالذات.

فالبحث العلمي التطبيقي عاجز قطعاً عن الإسهام في الحل العملي للمشاكل الضخمة التي أثارها القومية، برأي فريدريك هيرتز<sup>(٣)</sup>. وليس هذا فحسب، بل إن كارلتون هيز<sup>(٤)</sup> لم يجد ما يجيب به، عندما سأله أحد تلامذته: «ما الذي منح القومية تلك القوة الهائلة في العصر الحديث؟» غير أن يقول: «إننا في الحقيقة لا نعلم!» وهذا الاعتراف من جانب واحد من أكبر الخبراء في هذا الميدان، يُبين مدى تعقّد وتأزم مشكلة بحجم القومية.

هل هي، إذن، مشكلة تعريفات ضائعة بين الطبيعة والتاريخ والسياسة، ينفصُّ «الاشتباك» الدائر حولها بمجرد صياغة تحديد علمي مقبول للمسألة موضوع البحث؟ قد يكون الأمر كذلك وقد لا يكون. والسبيل الوحيد المتاح أمام الدارس، للخروج من هذا المأزق، هو الاعتراف بوجوده، وتأكيد خطورة استمراره على مستقبل فكرة القومية ذاتها، ثم التقدم خطوة إلى الأمام نحو محاولة البحث ما أمكن عن الجوامع المشتركة في الآراء والتعريفات المختلفة، من خلال أسلوب المقابلة الواسعة بين العناصر المكوّنة للفكرة القومية لدى المدارس المعترف بها على صعيد المسألة القومية<sup>(٥)</sup>، على أن تُدرس منهجياً كلُّ جوانب المسألة، ابتداءً من مصطلح «الأمة» ومعانيه الكثيرة المتمدّدة: المسار التاريخي لنمو الأفكار المتصلة بهذا التعبير؛ تشكّل الأمة تاريخياً، والأصل الحقيقي لختلف التعريفات المقترحة للأمة من حيث جوانبها الوافية أو عدم كفايتها علمياً؛ النظريات الموضوعية والذاتية في هذا الصدد؛ ماهية الروح القومية والوعي القومي وتحليلاتها؛ التطلّعات القومية ودوافعها؛ علاقة القومية بالحضارة وبالديمقراطية وبالأخلاقية وبالمذاهب الدينية؛ ماهية الشخصية القومية والصبغة القومية والطابع القومي والايديولوجية القومية، ولا سيما الأساس الطبقي للأمة؛ وصولاً إلى النواحي التطبيقية من الفكرة القومية، وارتباطها بالسياسة الدولية والحروب والاستعمار والامبريالية والرأسمالية والاشتراكية والأممية... الخ.

إزاء هذه الخلفية غير المشجّعة على الإطلاق، حتى لأشد الدارسين اندفاعاً وإقداماً - فيما عدا المغامرين والطائشين منهم بطبيعة الحال - لا يجمع علماء السياسة وعلماء الاجتماع على شيء، مثلما يُجمعون على تهيّب الخوض في مسألة القومية وتجسيدها العياني: الأمة.

غير أن ساطع الحصري في كتبه القومية الكثيرة ذات الصبغة التبشيرية<sup>(٦)</sup>، لا يعترف أصلاً بوجود مشكلة تعريفية أو غير تعريفية في هذا المجال. ولا أدري ما إذا كانت هذه فضيلة يُحمد عليها، رغم المآل غير المحمود الذي آلت إليه جميع كتاباته ومطالعاته في القومية على صعيد الواقع العياني.

فهو يُبرّر، ببساطة متناهية، تعدّد التعريفات واختلاف النظريات وقيام أعنف المناقشات حول بعضها، ويردها إلى جملة أسباب، منها: أن التفكير السياسي العام قد تطوّر كثيراً خلال القرنين الماضيين؛ فكان من الطبيعي - والحالة هذه - أن يتطوّر «مفهوم الأمة» في أذهان الباحثين، تبعاً لتطور التفكير السياسي العام. ومن

الطبيعي كذلك أن يختلف اهتمام الباحثين باختلاف أوضاع بلادهم الداخلية ونزعاتهم الفكرية الذاتية . أضف إلى ذلك أن قضايا القوميات لم تكن ، في نظره ، من القضايا النظرية البحتة ، بل تتصل اتصالاً وثيقاً بسياسات الدول العالمية ، مع ما يتنازعها من ميول ونزعات ، وما يحركها من مصالح وأطباع . فإذا بهم يبحثون عن أنسب التعاريف وأكثر النظريات مواءمة لخدمة تلك المصالح والأطباع ، ويبذلون جهداً كبيراً لتبرير تلك النظريات والترويج لها .

وجُلّ ما يستطيع أن يوصينا به ، ههنا ، هو أن نتتبع تاريخ نشوء النظرية والظروف المحيطة بها ، والمناقشات التي قامت حولها ، والوقائع التي حدثت بعدها لنتبين - من خلال كل ذلك - أوجه الخطأ والصواب فيها . ولكن كيف لنا أن نميز الصحيح من الخطأ ؟ وبأية أداة وبأي منظار نفعل ذلك ؟ .

إن ساطع الحصري ، أحد أبرز دعاة الفكرة القومية - بالشكل الذي روجت له المدرسة الرومانطيقية الالمانية الأصل - لا يترك مجالاً لقارئه لكي يبدأ تلمس بدايات الطريق الذي أشار به عليه ، بل يندفع حالاً ، وبأقصى سرعة ، إلى « تنزيل » أشهر وأهم تعريفات القومية ، في اعتقاده ؛ ذلك هو التعريف الذي قدّمه ماتزيني الايطالي سنة ( ١٨٥١ ) ، حين عرّف الأمة بأنها « مجتمع طبيعي من البشر ، يرتبط بعضها ببعض بوحدة الأرض والأصل والعادات واللغة ، ومن جراء الاشتراك في الحياة وفي الشعور الاجتماعي » . فهو يقول عنه : إنه كان أول تعريف يحاول تحديد « معنى الأمة » وتعيين عناصرها المكوّنة ، أي مقوماتها ، بأسلوب علمي صريح . ويُسجّل لهذا التعريف أنه جاء خارج سياق أية مقالة سياسية أو خطبة حماسية . وبالتالي ، فهو يستوفي الصبغة الأكاديمية « المنزهة عن كل غرض » . ويردّف قائلًا ، إن وصفه للمجتمع الذي يؤلف الأمة بأنه « طبيعي » يتمّ عن نظرة علمية لا مراة فيها . ويشدّد على أن هذه الفقرة من التعريف صحيحة تماماً ومهمة جداً ؛ ذلك أن الأمة تنشأ وتتطور بدافع من طبيعة الحياة الاجتماعية ، لا من إرادة الأشخاص وترتيباتهم الذاتية .

المطلوب ، قبل أن يبدأ أيّ مؤرخ وصف تطور فكرة القومية ، أن تكون لديه فكرة شاملة واضحة عن تركيب الأمة وعناصرها الديناميكية . والقيام بمثل هذا التحليل يتطلب تضافر جهود علماء الاجتماع وعلماء النفس وعلماء الاناسة (الانثروبولوجيا) معاً ، بالإضافة إلى ضرورة أخذ التجربة التاريخية بالاعتبار إلى حدّ ما . وكما لا يؤدي ذلك إلى الدوران في « حلقة مفرغة » من جرّاء تعدّد الأهداف وتشتت الاتجاهات في البحث ، يرى بعضهم أن الحل الأسلم لذلك هو وضع « نظرية افتراضية » مؤقتة للعمل بمقتضاها ، على أن يتم اختبارها بعد ذلك بالبحث التاريخي ، وعلى أن يجري تعديلها في ضوء ما يسفر عنه ذلك البحث من نتائج .

فهل فعل الحصري ذلك ؟ .

يبدو أنه وضع مثل تلك « النظرية الافتراضية » ، ثم كوّنها كما هي دون أي امتحان أو تمحيص ، بالاحتكام

إلى المعطيات التاريخية والحقائق العلمية . وأكثر من ذلك، وبدلاً من أن ينور قارئه بالأساسيات والمبادئ التي ينطلق منها أصحاب النظريات المتعلقة بتكوين الأمة ونشوء القوميات، وأهمها النظريتان الذاتية والموضوعية، وما بينهما من فوارق وتعارضات، نراه يكتفي بالهمس بما معناه أنه ينبغي عدم التوسع أكثر مما ينبغي في النظرة الذاتية للأمور، بحيث نلغي أو نبخس العوامل الموضوعية . ومع ذلك، يؤكد أن التعريف «الذاتي» للأمة - كما صاغه ماتزني - سليم من حيث الجوهر، إلا أنه يحتاج، بعدُ، إلى صياغة أكثر دقة وعناية .

إن ماتزني، عندما أكد على «إرادة» تكوين الأمة، لم يكن واضحاً البتة فيما يتعلق بمعنى «الإرادة» هنا أو حتى بمعنى «الأمة» ذاته . وما لم يقله ماتزني إن الإرادة ليست صريحة ومعلنة، يمكن مشاهدتها فعلاً لدى كل أبناء الشعب، بقدر ما هي مجموعة من التعابير والمشاعر والأفكار المبهمة التي تسيطر على جزء كبير أو قليل من الشعب . ولا تنجح إلى الظهور علناً إلا في ظروف بعينها . إذن، لا توجد إرادة قومية تلقائية، بل مجرد خليط من التطلعات المتضاربة . ثم إن الإرادة مجردة لا تصنع أمة إطلاقاً .

ليس معنى هذا أننا نستبعد، ونرفض كلياً كل ما جاء في النظرية الذاتية في تشكّل الأمم . لكن نظرية كهذه يجب أن تُكتملها النظرية الموضوعية حول مفهوم الأمة؛ ولا سيما ما تنصّ عليه من عوامل موضوعية في تكوين الأمة لا علاقة لإرادة البشر فيها . وهذه العوامل هي: اللغة، والأصل، والدين، والمدنية، والاقليم (البيئة)، والجنسية (التابعة) .

يترك الحصري كل ذلك جانباً ليقفز فوراً إلى الفقرة التالية من التعريف، تلك التي تتحدث عن الروابط والوشائج بين أفراد الأمة ومنها «وحدة الأصل» .

يُخطئ الحصري ماتزني بشيء من التهيب، قائلًا: «كلّاً، لا توجد أمة ينحدر جميع أفرادها من أصل واحد، من دم واحد، من عنصر واحد» . ويمتنع ساطع الحصري عن توجيه أيّ اتهام إلى ماتزني بالعنصرية، بل ينفي فقط أن تكون «وحدة الأصل» من الصفات المميّزة للأمة بوجه من الوجوه . ويسند موقفه هذا باستشهادات مستعارة من الجاحظ وابن خلدون، وعن تقسيم العرب إلى بائدة وعاربة ومستعربة؛ تدليلاً على اختلاف الأصل الواحد . ويتحدث، بدلاً عنها، عما يُسميه «القرابة المعنوية» التي تجمع شمل أبناء الأمة الواحدة، وتنشأ هذه القرابة عن الروابط الاجتماعية المختلفة المتشكّلة عبر التعايش المشترك .

مع ذلك، لم يجب ماتزني تماماً عن السؤال المطروح: ما هي الأمة؟<sup>(٧)</sup> أما بالنسبة للحصري، فالجواب وافي ليكون بمثابة الهيكل العظمي الذي يكسبه لحماً مما اقترح الباحثون والكتاب - الأوروبيون طبعاً - للأمة، لكي يستقيم المعنى بذلك ويكتمل . وهي حسب تعداده: وحدة الثقافة؛ وحدة الدين؛ وحدة الدولة؛ وحدة التاريخ؛

الاشترك في آلام الماضي؛ الاشتراك في آمال المستقبل؛ وحدة المصالح؛ وحدة الحياة الاقتصادية. هنا يأخذ الحصري على عاتقه مهمة تعيين الروابط الأهم والأعم من بين جميع تلك الروابط المار ذكرها أعلاه؛ وذلك بتمييز الأساسية والأصلية عن العرضية والفرعية منها، تلك التي لا تكون أمة بدونها، - على حد وصفه.

ومن هذا الباب يخرج الحصري إلى مبارزة أكثر من مفكر، ومقارعة أكثر من فكرة. ويحصر الحلبة التي ينوي القتال عليها بأربع نظريات في القومية:<sup>(٨)</sup>

- ١ - النظرية القائلة بأن الأساس في تكوين الأمة هو وحدة «اللغة»؛
- ٢ - النظرية القائلة بأن الأساس في تكوين الأمة هو «الإرادة»، أو بتعبير آخر «مشيئة العيش المشترك»؛
- ٣ - النظرية التي تعتبر وحدة الحياة الاقتصادية من الأمور الجوهرية لتكوين الأمة؟
- ٤ - النظرية التي تستتبع مفهوم الأمة بمفهوم الدين، وتعتبر الدين بمثابة الأساس في تكوين الأمة.

يقول الحصري في الفصل المخصص لعلاقة القومية باللغة: «إن تاريخ القوميات يختلط، من حيث الأساس، بتاريخ اللغات. فلا يمكن فهمه على وجهه الصحيح دون تتبع أطوار اللغات في كل بلد من البلاد». وإن «الحركات القومية فيها إنما بدأت على أساس نهضات لغوية بوجه عام»!

إن تقديم فصل «القومية واللغة» على ما عده من فصول كتابه، وإحاطة هذا العنصر، في البناء القومي، بعناية مشددة واهتمام مفرط إلى حد استثنائي، وتوكيده المتكرر على أولية اللغة باعتبارها «أسّ أساس» القومية، إلى القول: إن «القومية تتبع اللغة تبعية صريحة»، وتقديسها وتوثيقها دون سواها على طريقة المفكرين القوميين الرومانطيين الألمان الأوائل، أمثال فيخته وهيردر وآرنت؛ كل ذلك يحملنا على تأكيد وسمنا إياه سابقاً، بالطابع الرومانطيسي الأحادي الجانب. ونستعير منه اتهامه لستالين لاحقاً، فنقول: إن نظرية الحصري في اللغة تشبه «خطة ايديولوجية»، أو قُل «قصيدة غزل» أكثر مما تشبه «نظرية علمية»<sup>(٩)</sup>.

يقول الحصري: إن اللغة هي أهم الصفات التي تميز الانسان عن سائر الحيوانات. لذلك فهو يفضل استخدام تعبير «الانسان حيوان ناطق»<sup>(١٠)</sup> عن استخدام التعبيرين الآخرين الشائعين: «الانسان حيوان عاقل»؛ أو «الانسان حيوان اجتماعي»!

بل يذهب إلى أبعد من ذلك، حين يقول: إن «اللغة هي التي تخلق العقل»، فلولا اللغة لما تميزت المجتمعات

البشرية عن المجتمعات الحيوانية بوجه من الوجوه .

لسنا بحاجة إلى التوقف طويلاً أمام الطبيعة العلمية لمثل هذه الأقاويل؛ تلك مهمة علماء الأحياء . فكل ما نود قوله هنا : إننا نعتزف جميعاً بما للغة من تأثير كبير في تكوين الروابط التي تجمع الأفراد بعضهم إلى بعض . بيد أنها لا تكفي وحدها لتكوين الأمة كما يدعي الحصري . وإذا ما استعزنا قولاً لأرنست رينان، نقول : « إن اللغة تُساعد على التلاحم، لكنها لا تصنعه أو تفرضه » .

الحقيقة، أن ما يسوقه الحصري هنا لا يعدو كونه تكراراً لعبارات سبق أن قالها مفكرون وكتّاب كثيرون قبله، إنما بدرجة أقل من الاعتداد والثقة بالنفس، وبغير ما لجوء إلى الحذقة البلاغية التي تستر غياب الرويّة العلمية .

إذا كانت اللغة هي العامل الأساسي للقومية، فلماذا لم تفعل ذلك قبل القرن التاسع عشر؟ . هذا السؤال لا يبدو أنه يوقعه في أيّ حرج . بل على العكس، إنه يستغلّه فرصة لإعادة تأكيد منطلقاته « اللغوية » في القومية .

يقول الحصري شارحاً: إن دواعي الاتصال والتعامل بين أفراد الشعب والحكام كانت محدودة فيما سبق . ولذلك كان الاختلاف ما بين لغة الحاكم ولغة المحكوم لا يولّد مشاكل خطيرة . لكن تعقّد الحياة الاجتماعية وتنوّع أجهزة الحكم حتّى، بالمقابل، زيادةً وتوسّعاً مماثلين في سبيل الاتصال والتعامل؛ ونجم عن ذلك نشوء مشاكل جمة في البلاد التي تقطنها جماعات تنطق بلغات مختلفة، وفي الدول التي تحكم شعوباً مختلفة اللغات . وقد بلغت هذه المشاكل درجة الخطورة مع إقرار مبدأ « سيادة الشعب » و « سيادة القانون » و « إلزامية التعليم » و « الخدمة العسكرية » . فبأية لغة يجري كل ذلك؟ .

على هذا الأساس من التعارض « اللغوي »، يصوغ الحصري معادلته الشهيرة عن نشوء الأمم وبزوغ الظاهرة القومية في القرن التاسع عشر .

فالمشاكل الناجمة عن اختلاف اللغات هي التي سببت الكثير من الثورات والحروب، واستلزمت تكتل الشعوب بحسب لغاتها، وأدّت إلى إعادة بناء الدول وتحديد حدودها بحسب لغات السكان « على قدر الامكان »<sup>(١١)</sup> .

يدّعي الحصري أن الشعب المغلوب على أمره في الحرب يفقد « دولته » لكنه يبقى ذا كيان خاص به، يُميزه عن شعب الدولة المستولية على بلاده . إنه شعب فاقد الاستقلال؛ ومع ذلك يتمتع بحياته الخاصة، كيانه، اقتصاده، تقاليده، ذهنيته، لغته . وأيّ شعب من الشعوب لا يفقد حياته وكيانه إلّا إذا فقد لغته، وأصبح من الناطقين بلغة قاهره . عندئذٍ، وعندئذٍ فقط، يكون الشعب قد ذاب وانصهر في بوتقة الغزاة الغاتحين، واندمج

فيهم اندماجاً يُفقد كل ما كان يتمتع به من حياة خاصة . والاندماج في حياة الشعوب يعني، عند الحصري، قبل كل شيء، وبعد كل شيء، وأكثر من أي شيء، الاندماج في « اللغة » .

وعند هذه النقطة، يتوسع الحصري في الحديث عن تصارع اللغات وتداخُلها بمعزل عن أية اعتبارات موضوعية أخرى . ويصف بلغته البليغة كيف يحدث التفاعل والتنازع بين لغة الغالبين ولغة المغلوبين؛ وكيف تحاول الدولة الغازية تغيير لغة الدولة المغزوة، مع أن ذلك يتطلب وقتاً طويلاً نسبياً، وربما اقتضى الأمر انقضاء أجيال عديدة . في ذلك الوقت تنحسر اللغة المحلية ( القومية ) من جميع ميادين الكتابة ودواوين الحكومة والأسواق التجارية، وتنحصر في المنازل فقط، وفي الأرياف كلغة مخاطبة . ويؤكد الحصري أن هذه اللغة القومية، حتى في حالتها الهزيلة والمتخذرة، هي التي تحفظ للأمة « حياتها » وتضمن لها « إمكان » النهوض والانبعاث مجدداً . ويضرب مثلاً على ذلك بلغة البلاد التي تُعرف اليوم بتشيكوسلوفاكيا، وكذلك بالبلاد التي كانت خاضعة للدولة العثمانية : « هذه الامبراطورية التي لم تستطع أن توحد اللغة في البلاد التي استولت عليها وحكمتها قروناً عديدة، وبسبب ذلك لم تتمكن من تكوين أمة عثمانية حقيقية !! »

وحتى وحدة الحكم ( السلطة ) والإدارة لا تؤثر في تكوين القوميات إلا من خلال تأثيرها في اللغة ؛ « فإذا ما أدى الحكم المشترك إلى توحيد اللغة، يكون قد لعب دوراً هاماً في تكوين القومية . وإذا لم يؤد إلى ذلك، فلا يكون قد عمل شيئاً في أمر القومية » .

لا بد من الإقرار هنا، بأن الحصري حاول جهد طاقته، وأبلى بلاءً حسناً في الذود عن « النظرية الألمانية » التي يعتنقها دوغما أدنى تحفظ، والتي عاش على تركتها الرعيل الأول كله من مفكرينا القوميين . وقد أقسم أن يحارب أعداءها دون هوادة حتى النهاية ؛ لذلك نراه يتصدى - بعد ذلك - للاعتراضات الموجهة إلى تلك النظرية، وفي طليعتها المقولة التي فحواها أن في الإنسان شيئاً أهم من اللغة، هو العاطفة والمشية، وأن ذلك يؤثر في تكوين القوميات أكثر من اللغة . وبالتالي، ينبغي أن ترجح نظرية المشية - أو الإرادة التي سبق أن ألقينا إليها - على نظرية اللغة، مما يعود باللغة بالتقهقر إلى مصاف العوامل الثانوية لا الأصلية .

ويذكر في هذا المقام ما جاء في مناظرة له مع الدكتور طه حسين، سنة ( ١٩٣٨ )، على صفحات مجلة « المكشوف »، حيث أنكر هذا الأخير إنكاراً باتاً ما لِّلغات من تأثير في حياة الأمم ومصائرهما . ويصف الحصري ملاحظات طه حسين بأنها من البراهين التي لا تخلو من مزالق كثيرة لا يجوز الاعتماد عليها في حل القضايا الاجتماعية . ثم يأتي بعدد كبير من الشواهد المستقاة من أحداث عالمية معاصرة وأخرى أقدم عهداً، لينتهي بنا إلى خلاصة « جذابة » ظاهرياً، أقله على صعيد العاطفة والأهواء، هي أن لِّلغة جاذبية لا تظهر للعيان في بعض الأحوال، ومع ذلك تبقى في حالة « كمون »، وهي لا تنفك عن التأثير حتى في تلك الأحوال التي تبدو مناقضة



لها، مُشَبَّهًا «جاذبية اللغة» بـ «جاذبية الأرض» التي لا تنفك عن التأثير في جميع الأحوال رغم أنها لا تظهر للعيان في الكثير من الاحوال!

ينتقل الحصري، بعد ذلك، إلى مقارعة الفلاسفة والمفكرين الفرنسيين الذين أنكروا نظرية ارتباط القومية باللغة، وقدموا، عوضاً عنها، نظرية تستند إلى نظرية «مشيئة التعايش المعشري»، أو إرادة العيش المشترك في اللغة السياسية المتداولة حديثاً؛ ومؤداها أن القومية لا يجوز أبداً أن تتعين باللغة، بل بالرغبة في العيش معاً؛ لأن العلاقات الجغرافية والفوائد السياسية والتجارية هي التي تجمع الناس وتؤسس الدول.

ويأخذ الحصري، علناً، جانب المفكرين الألمان أمثال شتراوس ومومسن وترايشكه في مواجهة المفكرين الفرنسيين أمثال رينان وفوستل ودوكولانج. ويركّز هجومه بصورة استثنائية على نظرية رينان في «المشيئة»، ويعرض بأمانة للتعريف التي ساقها الفيلسوف الفرنسي عن الأمة وعن عوامل تكوينها قبل أن ينتقل إلى الرد عليها في ملحق مستقل.

يقول رينان<sup>(١٢)</sup>: إن استيلاء الجرمان على أوروبا هو الذي وضع الأسس لتكوين الأمم الأوروبية الحديثة. فمنذ سقوط الامبراطورية الرومانية - أو بالأحرى منذ تفكك امبراطورية شارلمان - انقسمت أوروبا الغربية إلى أمم مختلفة. وقد حاول بعضها أن يتغلب على بعضها الآخر ويسيطر عليه، لكنه لم ينجح في محاولته هذه. وما لم يستطع أن يفعل حكام أقوياء، كشارلكان ولويس الرابع عشر ونابليون، لن يقدر عليه أحد في المستقبل؛ معنى كلامه أن قيام امبراطورية رومانية جديدة بات شيئاً مستحيلاً، بعد أن قام نوع من التوازن بين أربع وحدات سياسية رئيسية هي انكلترا وفرنسا والمانيا وروسيا، وأن هذا التوازن يبدو مؤهلاً للاستمرار مئات من السنين القادمة.

وبعد هذا المدخل التاريخي الضروري يأتي أرنست رينان إلى تعريف «الأمة»:

«الأمة هي تضامن واسع النطاق يتولد من الشعور بالتضحيات التي تمت في الماضي، وبالتضحيات التي يستعد لبذلها في الحاضر والمستقبل». فلا الجنس ولا الدين ولا اللغة ولا الدولة ولا المدنية ولا المصالح الاقتصادية هي ما يصنع الأمة. بل إن الفكرة القومية تقوم برمتها على ماضٍ مجيد ورجال عظماء ومجد حقيقي. والتجارب المشتركة تؤدي حُكماً إلى تكوين الإرادة المشتركة. والآلام المشتركة، أكثر من أي شيء آخر، هي التي تصهر الأمة كياناً واحداً... أكثر حتى من الانتصارات<sup>(١٣)</sup>.

الأمة روح أو جوهر معنوي. وهذا الجوهر المعنوي يتألف من أمرين: أحدهما، يعود إلى الماضي، وثانيهما، يتعلّق بالحاضر، وكلاهما يرتبطان ببعضهما البعض ربطاً وثيقاً بواسطة الحاضر. والأمة، كالفرد، حصيلة ماضٍ

طويل من الجهد والتضحيات والولاءات: أجماد مشتركة في الحاضر، وأعمال عظيمة تمت في الماضي، ومشية صادقة للقيام بمثلها في المستقبل؛ تلك هي الشروط الأساسية لتكوين الأمة. «الرغبة في الحياة المشتركة» والعزم على الاستمرار في الحياة المشتركة. من هنا المثل الشهير الشائع: وجود الأمة تصويت (استفتاء) دائم لصالح الحياة المشتركة، مثلما أن وجود الفرد تأكيد دائم لاستمرار الحياة.

المثير في المناقشة الدائرة هنا، أن رينان، برغم مبالغاته «الذاتية» الفائقة الحد، لا يُبدي كساطع الحصري شيئاً من دوغماية استفزازية في معالجته للأمور. فهو يقرّ دون مواربة بأن «الإرادات» غير المستنيرة ربما تؤدي فعلاً إلى عكس المأمول: إلى التفرق والتشتت، وأن مشيئات الناس لا تعرف الثبات على حال واحدة، بل تتغير مثل كل شيء آخر في هذا الكون. وحتى الأمم، في عُرْفه، ليست أبدية؛ إن لها بداية، فلا بد إذن من أن تكون لها نهاية. ويتكهّن رينان بأن تترك الأمم الأوروبية الحالية محلها لـ «حلف أوروبي عام»<sup>(١٤)</sup>، لكنه يستبعد حصول ذلك في العصر الذي نعيش فيه!

أما ساطع الحصري، فيجيب عليه بأن تعريفه للأمة، استناداً إلى المشيئة، يخالف أبسط مقتضيات البحث العلمي. ويؤكد، في المقابل، أن المشيئة المشتركة ليست من عوامل القومية بل هي إحدى نتائجها؛ والمشيئة عنده تأتي بنتيجة تشكل الأمة، ولا تكون باعثاً لتكوينها. إنها «صفة تظهر بعد تكوّن الأمة، ومن جراء تكونها، فلا يجوز اعتبار المشيئة عاملاً أساسياً في هذا المضمار».

وتتخدم المعركة بينهما، ويشتد وطيسها، فلا تقتصر على الدوران حول نظرية المشيئة، كما قد يتبادر إلى الذهن، بل حول عامل اللغة بالذات، الذي يهيمن هيمنة شبه مطلقة على تفكيره ويستحوذ على كليته استحواداً منقطع النظير. فرينان بنظره قد خلط خطأً بين «مسألة اللغة والقومية» وبين «مسألة علاقة اللغة بالأصول والأنساب»، وتوهم أن البرهنة على بطلان المسألة الأخيرة تفضي إلى بطلان المشكلة الأولى كذلك؛ و«هذا تشويش لا مبرر له أبداً». ويتعجب كيف أن رينان ينسى كل الوقائع التاريخية التي ذكرها هو نفسه في سياق محاضراته عن الجرمان الفاتحين الذين اعتنقوا المسيحية ثم نسوا لغاتهم الأصلية، ويحاول، بعد ذلك، نقد نظرية اللغة، ويسعى إلى الاستعاضة عنها بنظرية المشيئة.

وإذا به يعنفه تعنيفاً قاسياً؛ «لأنه حاد عن سلوك الباحث المحايد، وسار على نهج المحامي الذي يدافع عن قضية ما فيتشبت بأضعف الأدلة التي قد تساعد في الدفاع، ويتهرّب من أوضح البراهين التي تخالفه»، متهماً إياه بأنه خالف كل ما هو ثابت من حقائق علم النفس وعلم الاجتماع، وأنه قلب الحقائق رأساً على عقب، وخلط بين الأسباب والمسببات، وبين الأصول والفروع... إلخ.

إن المرء ليشفق حقاً على رينان وهو يرتجف هلعاً في قفص الاتهام، كأنما اقترف جناية من الدرجة الأولى.

لكن حسبه أنه ليس المتهم الوحيد بالاعتداء على « اللغة ». فقد زج الحصري بالعشرات في القفص، ومنهم لمجرد الشبهة فقط، وكان جوزيف ستالين هو المتهم الرئيسي التالي.

فمثلما انتقى ساطع الحصري رينان الفرنسي ليكون هدفه المجسم الذي يُسدّد إليه الضربات من دون جميع المفكرين الذين يأخذون بنظرية « الإرادة »، فإنه اختار ستالين<sup>(١٥)</sup> « الروسي » دون سواه ليفنّد نظرية « الحياة الاقتصادية المشتركة » التي يتبنّاها الماركسيون عموماً، كعامل أساسي من عوامل تكوين الأمة القومية.

الأمة، بالتعريف الستاليني، هي جماعة مستقرة من البشر تكوّنت تاريخياً من جزاء وحدة اللغة والأرض والحياة الاقتصادية ووحدة التكوين النفسي التي تتجلى في وحدة الثقافة.

وقبل أن نرى كيف تصدّى ساطع الحصري لهذا القول الماركسي الرسمي في القومية، طوال سنوات عديدة، لا بد من إيراد بضع وقائع أغفلها الحصري أو تجاهلها أو جهلها ولم يأت إلى ذكرها قط:

أولاً، إن الماركسيين المعاصرين لا يعتبرون مقولة ستالين هذه تناولاً من الدرجة الأولى لهذا الموضوع الشائك، فهي تشكو من نقص واضح في الدقة المصطلحية، عدا أنها مليئة بالغموض إزاء تحديد الوحدات العرقية الجديرة بلفظة « أمة »<sup>(١٦)</sup>. إنه يستخدم مصطلحي « الأمة » و « القومية » كترادفين، ويشير بمصطلح « النزعة القومية » إلى ظواهر متعددة، تتراوح بين الانفصال والاستقلال على الصعيد السياسي، والتفرد والتميّز على الصعيد الثقافي. وهو كذلك لم يكن يميّز بين قومية « امبريالية » وقومية « مقهورة ». فعلى النقيض مما هو دارج حالياً، لم يُصنّف ستالين حركات التحرر الوطني ضمن الحركات القومية، بل هو عندما يتحدث عن الحركات التحررية فإنما كان يقصد الفئات ذات المصلحة في الثورة الاجتماعية تحديداً. ويعتقد الكثيرون أن عدم ذكر ستالين للعامل الذاتي للوعي القومي (الإرادة) في عداد السمات المميزة للأمة، كان مرده إلى رغبة شديدة لديه في تعريف الأمة بمصطلحات موضوعية خالصة. وحتى تأكيده على الثقافة، كوحدة للتكوين النفسي، لا يتنافى - في نظرنا - مع منطلقات المادية التاريخية. غير أن تعريف ستالين، مع ذلك، يبقى ناقصاً كتعريف<sup>(١٧)</sup>، ولا سيما كأداة تحليل. وإن كنا لا نذهب مع بعض القائلين إلى القول: إن تناوله بمجموعه كان تناولاً لا جدلياً ولا ماركسياً. نحن مع ناجي علوش في أنه « لا يجوز التمسك بتعريف واحد صدر في لحظة تاريخية معينة، عن جهة بشرية معينة، عن شخص واحد أو حتى عن حزب، ونعتبر أن هذا التعريف قد ختم كل التعريفات الأخرى، وأنه أصبح قانوناً علمياً لا يُناقش »<sup>(١٨)</sup>.

الأمة، إذن، ليست « الملوثة »<sup>(١٩)</sup> عارضة أو سريعة الزوال، بل جماعة بشرية مستقرة تكوّنت تاريخياً، نتيجة علاقات ومناسبات مستديمة ومنظمة كنتيجة، لحياة الناس المشتركة، المستمرة جيلاً بعد جيل. والأمة، مثل كل حادث تاريخي، تخضع لقوانين التطور، لها تاريخ، أي لها بداية ولها نهاية.

وحق حين عاد ستالين، سنة (١٩٢٩)، للكتابة حول الموضوع نفسه، لم يعدل كلمة واحدة مما جاء في الصيغة الأولى لنظريته. بل بالعكس، شدّد على الخصائص الأربع المميّزة للأمة، والتي هي، في الوقت نفسه، العوامل الأساسية المكونة لها. وإن اجتماع هذه المقومات الأربعة أمر لا غنى عنه لتكوين أمة. وفقدان ولو واحدة من هذه المقومات يكفي لانتفاء صفة «الأمة» عن الجماعة. واكتفى بنقد الاقتراح الذي تقدم به ميشكوف وكوفالتشوف وآخرون حول ضرورة إضافة خصيصة خامسة لتحديد الأمة، وهي: وجود «دولة قومية» مستقلة.

ويلاحظ الحصري، من ذلك كله، أن ما تختص به نظرية ستالين في الأمة، قياساً إلى النظريات المعروفة الأخرى، أنها تعتبر «وحدة الحياة الاقتصادية» من جملة المقومات الأساسية للأمة، وأنها تعطيها قيمة وأهمية تعادلان قيمة وأهمية وحدة اللغة في تكوين الأمم.

كان من الطبيعي أن يرى الحصري ثمة خطأ فاحشاً في هذه النظرية؛ وهذا الخطأ يبرز للعيان إلى درجة البدهاية بلسان ستالين نفسه، عندما سمّ رأي القائلين بأن «الدولة» يجب أن تُعتبر من المقومات الأساسية للأمة. فكيف يجوز استبعاد الدولة من مقومات الأمة الأساسية، ولا تستبعد في آن معاً الحياة الاقتصادية المرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً؟ ذلك أن الحياة الاقتصادية أمر يعود للدولة دون سواها بتقدير الحصري. أمّا أن يستبعد ستالين الدولة ويستبقي الاقتصاد، فيدل على تناقض صريح ولا يمكن الدفاع عنه بوجه من الوجوه، وهو «ينافي أبسط مقتضيات العقل والمنطق». ويتساءل: لو أن أمة واحدة تجزأت لسبب من الأسباب، ودخلت أجزاؤها المختلفة تحت حكم دول عديدة، وبالتالي فقدت فوراً حياتها الاقتصادية المشتركة، وصار كل جزء منها يتبع نظاماً اقتصادياً جديداً يختلف عن النظم التي تتبعها أجزاؤها الأخرى. هل يعني ذلك أنها فقدت صفة «الأمة»؟ يقيناً، إن الفكرة التي نتحدث عن الأمة باعتبارها سابقة على الدولة وتفضي إليها، هي فكرة أوروبية خالصة. وهي لا تناسب مشكلات الأمم الحديثة التكوين، مثل معظم أمم أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية؛ حيث الدولة سبقت الأمة وحددت كل شروطها. صحيح أن عدم التمييز بشكل كاف، أو التماهي الكامل بين الأمة والدولة أمر لا يجوز، إن لم نقل إنه خاطئ. إلا أن أصل الأمم غالباً ما يختلط، في أيامنا، بأصل الدول. ولا بد من أن نتوقع هذا الاختلاط عندما يُصار إلى استخدام مصطلحي «الأمة» و«الدولة» كل منهما محل الآخر. وهذا ما يحدث في أغلب الحالات، ويقف جزئياً وراء إشكالية التعريف الأساسية التي تحدثنا عنها في مستهل كلامنا.

مهما يكن من أمر، فإن هذا الاختلاط مردّه، بنظرنا، إلى التصوّر الذي يرى أن الأمة ينبغي أن يكون لها حجم معين يتخذ ذهنياً شكل الدولة المحددة الأطراف. ناهيك بأن «الأمة - الدولة» كيان عرفه التاريخ مراراً

عبر مساره<sup>(٢٠)</sup>. كذلك يعود إلى التصوّر الذي يرى أن الناس لا يكونون أمة ما لم ينتظموا، في الوقت نفسه، كدولة سياسية قائمة بذاتها. وهذا التركيز على الدولة كمقياس وجوهر للأمة يُعتبر حديث العهد وهو متأثر، كما قلنا، عن بروز مفهوم الأمة لدى عدد كبير من الشعوب التي كانت مضطهدة ومستعمرة في السابق.

ويعترف ساطع الحصري بأن الاقتصاد يلعب دوراً هاماً جداً في حياة الأمم. لكن دوره هذا لا يشمل تكوين الأمة بأي حال من الأحوال. فالاقتصاديات عنده تقوّي الأمة وتعزّزها فقط، ولكنها لا تخلقها؛ شأنها في ذلك شأن الدولة، فالدولة تقوّي الأمة وترتقي بها إلى ذروة الجبروت، لكنها لا تدخل لها بتكوينها.

إلى هنا والمحااجة مُحافضة على إطارها المعقول وسيرها المضبوط والمعقول. لكن فجأة ينقضّ الحصري على ستالين وينتزع من يده السلاح نفسه الذي انتزاه هذا الأخير ضد رفيقيه: متشكوف وكوفالتشوف، عندما اقترحاً إضافة سمة خامسة لنظريته، تتعلّق بوجود الدولة القومية؛ أعني سلاح التبخيس والتسخيف والتحامل الشديد. يصرخ الحصري قائلاً إن نظرية ستالين خاطئة خطأ فاحشاً. وإن نظرية تجرّ إلى مثل هذه النتائج السخيفة لا يُمكن أن تُعتبر نظرية علمية! وإن كل ما قاله ستالين عن سخافة رأي القائلين بضرورة وجود الدولة لتكوين الأمة إنما ينطبق بالاولى تمام الانطباق على نظريته القائلة بوجود حياة اقتصادية مشتركة لتكوين الأمة. ويتعجّب كيف لم ينتبه ستالين، ومن هذا حذوه من الماركسيين إلى هذا التناقض الصريح، ولماذا حادوا عن جادة المنطق والصواب إلى هذا الحد، على الرغم من بدهة الأمر؟!

ذلك يعود، في تصوره، إلى سببين أساسيين: الأول، يتصل بطبيعة الأيديولوجية الماركسية ونزعتها الأساسية؛ والثاني، يرتبط بأحوال الاتحاد السوفياتي آنذاك لجهة تحرك القوميات الداخلة فيه.

فالماركسية قامت على أساس تحليل جميع الوقائع التاريخية والحوادث الاجتماعية وتفسيرها بالعوامل الاقتصادية، وبأنها رفضت، وترفض بشدة، النظريات التي تحاول تفسير وتعليل تلك الوقائع والحوادث بالآراء والأهواء والمشئآت (الذاتية) دون الالتفات إلى العوامل الاقتصادية والمادية (الموضوعية). يقول: صحيح أنها نجحت في تفسير الكثير من الحوادث التاريخية والاجتماعية وفي استجلاء العديد من العوامل التي بقيت خفية عن أنظار معظم الدارسين والباحثين، إلا أنها - في غمرة هذه الاكتشافات والنجاحات - غالت في الأمور مغالاة شديدة، فاندفعت في اتجاه معاكس للاتجاهات السابقة، وصارت تعزو كل شيء إلى العوامل الاقتصادية، دون أن تلتفت إلى شيء من العوامل الفكرية. وما الأخطاء الكثيرة التي اقترفها الماركسيون في هذا المجال، كما في غيره، إلا نتيجة طبيعية لهذه النزعة التي أعمت بصيرتهم وأخفت عنهم لامنطقية النظرية التي وضعوها: «نزعة التفتيش عن الاقتصاد والعوامل الاقتصادية في كل شيء»، وفي كل زمان ومكان».

أما السبب الآخر، فهو أن الماركسيين كانوا يفكرون في مستقبل «الدولة الروسية»، وفي أوضاع القوميات

المتعددة والمعقدة أشد التعقيد في روسيا، وأنهم، وإن كانوا لا يجذبون الفكرة القومية أصلاً، غير أنهم قرّروا الاعتراف للأمم والشعوب بحق تقرير المصير<sup>(٢١)</sup>. كانوا يدركون أن بعض القوميات ستنفصل عن «الدولة الروسية» نهائياً، وأن بعضها الآخر أثر البقاء ضمن تلك الدولة بناءً على ضرورات جغرافية واقتصادية. وبالتالي كانوا يرون أن من الضروري أن يأخذوا بنظر الاعتبار الأحوال الاقتصادية بجانب أمور أخرى كاللغة والثقافة.

هنا، يوجّه الحصري اتهاماً سافراً إلى الماركسيين الروس، بأنهم كانوا ينظرون في قضايا القوميات من زاوية نفعية انتهازية، تتغلب فيها الرغبة في التوصل إلى «خطط سياسية ناجحة» على نزعة الوصول إلى «حقائق علمية مجردة»!

تُرى، هل كان الحصري ينشد «حقائق علمية مجردة» عندما استبق مناقشته لنظرية ستالين بمجموعة من المقدمات المتهافئة التي لا تمت إلى العلم المجرد، ولا حتى إلى التفكير البورجوازي بصلة، من قبيل القول: إن المصلحة الاقتصادية ليست من الأمور الثابتة، وإنما من أقلّ الأمور التصاقاً بالقوميات وأشدّها خضوعاً للحكم؟ أو قوله: إن المنفعة والمادة والاقتصاد ليست كل شيء في حياة الانسان؛ لأن النوازع والعوامل العاطفية والفكرية تلعب دوراً هاماً في حياة الأفراد والجماعات؟ وحتى في الحياة الاقتصادية نفسها، باعتبار «أن الأحاسيس الوطنية والقومية لا ترتبط بالمنافع الاقتصادية والمصالح المادية والاقتصادية على الإطلاق. فهي من النوازع والعواطف التي تسمو فوق الحسابات النفعية. إنها تُشبه حب الأطفال لأمهاتهم! وحب الأمهات لأطفالهن!»<sup>(٢٢)</sup>.

عند ساطع الحصري، ليست العاطفة وحدها هي التي تتغلب على المنفعة؛ بل يبدو أن العاطفة لديه تتغلب حتى على العقل.

روى بعضهم، على سبيل التفكّه، أن لينين بقي حتى انعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي سنة (١٩٥٦)، قابلاً في الظل، يتفياً ظل «ستالين العظيم»، حتى أن كثيرين كادوا لا يتعرفونه بعد طول احتجاب. والحصري بالكاد يتعرف لينين في زحمة الاشتباك مع ستالين<sup>(٢٣)</sup> وهو يكتفي بالإشارة العابرة له في «ذيل» مختصّ لمناقشة الوجه الآخر من النظرية الماركسية في القومية، أعني ربطها بالحركات القومية بمطالبات الرأسمالية، والقول: إن الأمم، من حيث هي كذلك، لم تظهر إلى حيّز الوجود إلا بظهور البورجوازية.

كان الأجدر بالحصري أن يهّل ويهتف للينين عندما قال: «إن اللغة واسطة عظمى للاتصال بين بني البشر. فوحدة اللغة وتجليها الحرّ من أهم الشروط الضرورية لقيام تبادل تجاري حرّ تاماً، وشامل حقيقة، وملائم لمقتضيات الرأسمالية العصرية تمام الملاءمة. كما أنها شرط لاتصال السوق اتصالاً وثيقاً بكل منتج وكل بائع وكل مستهلك». لكن يبدو أن اللغة في التلايف العليا من دماغه هي غاية مجد ذاتها. وحاشى أن تكون وسيلة تخدم أغراضاً مادية، «سوقية»، «مبتذلة». وقد خالف لينين هنا مبدأ «اللغة للغة» عندما ذكر أن توسع نطاق

التجارة حتمَّ استيلاء البورجوازية على السوق الداخلية، واتحاد البلاد التي يتكلم سكانها لغة واحدة لتكوين دولة واحدة وإزالة جميع الحواجز التي تعرقل نمو تلك اللغة وتدعمها بالأدب.

وقبل أن يلتفت إلى الرد على « المزاعم » اللينينية القائلة إن أعمق العوامل الاقتصادية هي التي تتضافر على تحقيق متطلبات الرأسمالية وتكوين الدول القومية؛ وإن الدولة القومية التي ترمي إلى تشكيلها جميع الحركات القومية هي أوفق نظام وأفضل وسيلة لتحقيق مطالب الرأسمالية؛ يرتأى الحصري أن يصحح للينين معلوماته المغلوطة بشأن « اللغة » التي أقحمها، بلا داعٍ وعن غير وجه حق، في « الممارسات التجارية » البحتة.

فالحرركات القومية في التاريخ لم تقم كلها على أساس توحيد البلاد التي يتكلم أهلها لغة واحدة. وإذا حدث أن قامت حركات قومية في بعض الأحوال، على أساس توحيد البلاد التي يتكلم أهلها لغة واحدة، فإنها قامت في كثير من الأحوال - بل في معظم الأحوال - على أساس انفصال البلاد التي يتكلم أهلها لغة تختلف عن لغة الدولة التي تحكمها. وإذا كان النوع الأول من الحركات القومية قد أذى إلى رفع الحواجز الجمركية وتوحيد الأسواق التجارية، فإن النوع الثاني منها قد أذى، بعكس ذلك، إلى إقامة حواجز جديدة، وتشتيت الأسواق التجارية وتضييقها، فاتجه بذلك اتجاهًا يخالف - بل يعاكس - الاتجاه الذي تتطلبه الرأسمالية العصرية التي أشار إليها لينين.

أيُّ الأمرين سبق الآخر: نشوء الفكرة القومية أم توحيد الأسواق التجارية؟

يدعي الحصري أن لينين بنى حكمه على مثالي إيطاليا وألمانيا المختلفين وحدهما، وغض النظر عن جميع الأمثلة الأخرى؛ أي أنه أخذ بعض الوقائع التي تبدو ملائمة لنظريته، وتجاهل عشرات الوقائع التي تخالفها مخالفة صريحة، « فخرج بذلك على أصول البحث العلمي ».

ففي إيطاليا، لم تتوحد الأسواق التجارية إلا بعد تأسيس الوحدة السياسية. وهذه الوحدة لم تتم إلا بعد اختار فكري وعاطفي واجتماعي استغرق عقوداً عديدة من السنين. وفي ألمانيا، تمَّ توحيد الأسواق قبل تحقق الوحدة السياسية. إلا أنه أتى بعد سلسلة طويلة من الاختبارات الفكرية.

وفي الحالتين، بدأت الحركة القومية بما يُسميه الاختبارات الفكرية؛ أي بالآثار الأدبية والأبحاث التاريخية والملاحظات الفلسفية أي: باللغة، قبل أن تتناول الأوضاع الاقتصادية بكثير. وهذه الحقائق تكفي وحدها لهدم نظرية لينين من أساسها.

على كل حال، يعاود الحصري إرجاع ربط الماركسيين القومية بالرأسمالية إلى نزعتهم المتأصلة فيهم: « التفتيش عن العوامل الاقتصادية في كل شيء »، ثم إلى الالتباس الذي وقعوا فيه نتيجة « التزامن » المحض بين صعود النزعة القومية وظهور الرأسمالية كليهما في وقت واحد: القرن التاسع عشر. في حين لا يوجد دليل قاطع،

بنظرة، على وجود علاقة سببية ما بين الأمرين إطلاقاً، ناهيك بأن مثل هذا الزعم ينطوي - بحسب بعضهم - على محاولة فظة لإلغاء التاريخ<sup>(٢٤)</sup>. فالتاريخ يقول: إن هنالك أمماً كانت موجودة قبل بروز البورجوازية والطبقة العاملة بزمان بعيد.

إن ستالين، صاحب التعريف المشهور، أقرّ في الكتابات التي وضعها بعد هذا التعريف، بأن عوامل تكوين الأمم البورجوازية كانت متوفرة قبل تكونها، كاللغة مثلاً والتاريخ المشترك... الخ. هذه العوامل كانت موجودة قبل أن تكوّن الأمم المشار إليها، وإلاّ لاستحال تكوّنهما أصلاً. غير أنه لم يقل: إن الأمم كانت قد ولدت أو وجدت قبل الرأسمالية؛ إذ كيف كان يُمكن أن تتكون الأمم أو أن توجد قبل ظهور الرأسمالية - في عصر الإقطاع - عندما كانت البلاد مجزأة إلى إمارات مستقلة، لا تربط بعضها ببعض روابط قومية، فضلاً عن أنها كانت تنكر، بإصرار، ضرورة مثل هذه الروابط.

فالأمم ما كانت وجدت، ولا كان يمكن أن توجد قبل الرأسمالية، ما دامت الأسواق القومية لم توجد قبلها، كما أنه ما كانت قد وجدت بعد المراكز القومية الاقتصادية والثقافية، وبالتالي ما كانت وجدت العوامل التي تقضي على التجزئة القومية لشعب ما، وتجمع شتاته لتكوين ما يُسميه ستالين «كلاً قومياً».

إن عناصر الأمة (أي وحدة اللغة والأرض والثقافة والحياة المشتركة) لم تهبط فجأة من السماء، وإنما تكوّنت بالتدريج منذ عهد ما قبل الرأسمالية. لكن هذه العناصر كانت، إذ ذاك، في حالة «رُشيمية»، جنينية؛ وهي في أفضل الأحوال كانت بمثابة عوامل كامنة سوف تُساعد على تكوين الأمة في المستقبل، عندما تنضج الظروف الملائمة لذلك. وهذه الامكانات الكامنة لم تتحوّل إلى واقع إلاّ في عصر نهوض الرأسمالية مع أسواقها القومية ومراكزها الاقتصادية والثقافية.

وحال هذه الحقائق المعروفة جيداً عن النظرية الماركسية في القومية، ما كان هناك من داعٍ، على الإطلاق، لأن يتجشم ساطع الحصري عناء البرهنة على تواجد الحركات والنزعات القومية قبل القرن التاسع عشر<sup>(٢٥)</sup> فالمسألة ليست: متى بدأ الوعي القومي بالظهور والتجلي، بقدر ما هي: لماذا لم تظهر الدول القومية إلاّ في ذلك الوقت بالتحديد، وما هي العوامل الحقيقية التي وقفت وراء تكوين الدول وتحديد حدودها؟

ليس السؤال الحاسم هنا: أهنالك وعي قومي معين في وقت بذاته، أم لا؟ بل هو: ما مدى قوة هذا الوعي بالنسبة للقوى الأخرى؟ فالوعي القومي ليس عاملاً منعزلاً، بل عنصراً جدلياً في كائن عضوي شامل هو المجتمع. ولا يمكن فهمه تماماً إلاّ في صلته بالتكوين الاجتماعي والتاريخي للأمة. لقد كان موجوداً قبل القرن التاسع عشر، لكنه لم تم الغلبة له على المشاعر الأخرى إلاّ بعد أن توقّرت له الظروف الملائمة ممثلة بـ «السوق التجارية».



بقيت نقطة رابعة وأخيرة، يتصدى لها ساطع الحصري باختصار، ودونما حماس زائد على ما يبدو، باعتبار أنه أصدر حكمه سلفاً بأن «أسى الأساس» في تكون الأمم وبناء القومية هو وحدة اللغة أولاً، ثم وحدة التاريخ. فلا الدين ولا الدولة ولا الحياة الاقتصادية تدخل، عنده، بين مقومات الأمة الأساسية. كما أن الرقعة الجغرافية (الإقليم القومي) لا يمكن أن تعتبر من المقومات الأساسية هي الأخرى.

يقول الحصري بنبرة جازمة: إن وحدة الدين والمذهب شيء، والوحدة القومية شيء آخر.

الحركات القومية - في أوروبا - لم تنقيد بالأديان والمذاهب، بل جرت مستقلة عنها تمام الاستقلال؛ فلا وحدة الدين والمذهب ضمنت التغلب على الفروق القومية، ولا الاختلاف فيها حال دون تحقيق الوحدة القومية.

فهل كان ذلك نتيجة طبيعية لتعاليم المسيحية التي تنص على فصل الدين عن الدولة؟

يرى الحصري أنه من الخطأ الظن أن عدم تقيد القوميات بالفروق الدينية والمذهبية مرده إلى طبيعة الدين المسيحي. فالمسيحية، كما هو معلوم، انقسمت إلى مذاهب شتى، كسائر الديانات الكبرى. وأثار تعدد المذاهب المسيحية الكثير من المنازعات بين معتنقيها؛ فلم تبقى الاختلافات المذهبية محصورة في نطاق المعتقدات والعبادات، بل تعدت ذلك إلى الكثير من شؤون السياسة والإدارة والاجتماع والإبداع.

وحرى بنا، قبل أن نمضي مع الحصري في معالجة هذه النقطة الحساسة، أن نلجأ - أولاً - إلى المدرسة التاريخية/الاجتماعية، لنرى ماذا تقول في علاقة الدين بالقومية، ونترك لها المجال لتجيب، عنا، على بعض أطروحاته.

الدين كان، وما يزال إلى حد كبير، رابطة قوية من الروابط الاجتماعية. وثمة شطر كبير من الوحدة القومية انبثق، في الأصل، عن جذور دينية. وكل مدنية قومية تأثرت، إلى حد ما، في تشكيلها بالقوى الدينية الفاعلية. وقد لعب الدين دوراً كبيراً كمركز ثقل للقومية. فالدافع الحقيقي للكثير من الصراعات التي تُعتبر دينية أو مذهبية كان هو الشعور القومي المتنامي الذي يحاول التعبير عن نفسه في شخصية قومية<sup>(٢٦)</sup>. زد على ذلك، أن الدين هو الذي علم الناس، في فترته الذهبية، أبجدية التلاحم العضوي الذي تنطوي عليه فكرة الأمة. كما أسهم في نمو الاعتقاد بأن الاخلاص للقضية القومية والتضحية من أجلها واجب تأمر به «قوة أسمى» من أية حكومة بشرية.

ولما كان من المستحيل فهم روح كل قومية إلا في ضوء المدنية التي أنجبتها واحتضنتها، وحيث أن الدين كان واحداً من أقوى المؤثرات في المدنيات عبر العصور، فإن أحداً لا يمكن أن يجادل في الصلة الوثيقة، إنما غير المطلقة، التي تربط القومية بالدين. ونحن هنا نتفق مع ساطع الحصري فيما يتعلق بهذه النقطة على الأقل.

بيد أن الحصري يُسارع حالاً إلى رسم حدود هذه الصلة في أضيق نطاق ممكن، حتى لا تُعتبر صلة مطلقة، وحتى لا تُفهم على غير حقيقتها « اللغوية »!

يعترف الحصري بأن الأديان والمذاهب تؤثر في نشوء القوميات عن طريق تأثيرها في « اللغات »، وبصورة تتناسب طردياً مع مبلغ تأثيرها فيها. وحيث أن اللغة هي « أسّ الأساس » في بناء القوميات - على حد ما جاء في نظريته - فإن الأديان لا تخلو من التأثير في القوميات من جراء تأثيرها في اللغات!

وقد جاءت البروتستانتية لتضع حداً لسيطرة اللغة اللاتينية<sup>(١٢٧)</sup> (لغة الكنيسة الكاثوليكية)، ولتساعد على ازدهار اللغات المحلية (القومية) بأن جعلتها لغة الدين والصلاة، فضلاً عن لغة العلم والأدب. وكان فيخته أول من أشار إلى علاقة حركات الإصلاح الديني بالوعي القومي. من هنا تأكيد بعض الباحثين على أن ظهور البروتستانتية كان نقطة بدء الحركات القومية في أوروبا؛ لأن المذهب الجديد حرّر اللغات من نير اللاتينية الثقيل، كما حرّر القوميات من السيطرة الباباوية.

الدين، إذن، أثر في الحركات القومية في أوروبا، عن طريق تدخل مذاهبه وتأجيجه الصراع بين اللغات وتنافسها، فكان عاملاً مساعداً لبعضها وعاملاً معوقاً لبعضها الآخر. لكنه لم يصبح قط عاملاً أساسياً في تكوين القوميات.

نتوقف عند هذا الحد من مطولات ساطع الحصري في القومية. ونضرب صفحاً عن آرائه في العلاقة ما بين القومية العربية والديانة الإسلامية؛ حيث إن في هذه الآراء من الالتواء والتشويه والاعتناق، ما قد يثير حفيظة حتى الملحدّين، فكيف بالعلمانيين والمؤمنين والمترجمين؟!

فكل ما يراه في الديانة الإسلامية أنها لعبت دوراً هاماً في تقدم القومية العربية وتوسعها؛ لأنها كانت القوة الدافعة للفنوحات العربية التي نشرت اللغة العربية ووسعت نطاق القومية العربية، وصارت القوة الواقية التي أُنسبت اللغة المذكورة نوعاً من المناعة ضد عوامل التفرع والتفتت، وصانت بذلك القومية العربية من الانشطار في عهد انحطاطها الطويل.

نود في ختام هذه المقالة ان نثبت عدة حقائق لا مجال للمهارة والتلاعب فيها، أيأ تكن انتاءات المرء الفكرية أو السياسية أو الايديولوجية. وهي تتعلق تحديداً بموضوع اللغة وعلاقتها حقيقةً بالقومية.

اننا نقرّ تماماً بأن اللغة هي الاكتشاف الاول، بل هي أعظم اكتشاف في تاريخ الانسان. اذ انها الوسيلة الحيوية التي حافظ بها الانسان وطوّره كافة خبراته ومعارفه ومكتشفاته، فضلاً عن تقنيته لها عبر العصور التاريخية الطاعنة في القدم.

إن اللغة تتكون عبر الاتصال بين البشر وضمن اطار من العلاقات الاجتماعية وفي مواجهة التحديات الخارجية (الطبيعية وغيرها). اذن، اللغة هي من الظواهر الاجتماعية. ولا يهمننا في هذا المقام معرفة كيف بدأت، وكيف تطورت، ثم كيف نضجت أخيراً من خلال الاستخدام المتواصل لها عبر صياغة المنجزات العلمية والفكرية،

وصولاً الى قفزتها الكبرى في عصرنا هذا، من مجرد كونها « دلالات صوتية ومعجمية » الى حقيقة ذات دلالات بنوية عميقة، الى تكريسها علماً قائماً بذاته تحت لافتة « الألسنية ».

كذلك نحن نقرّ بان مسار اللغة عبر التاريخ هو عينه مسار الحضارة الانسانية . بدون اللغة يستحيل قيام حياة اجتماعية متماسكة ومتكاملة، وبالتالي يستحيل قيام الحضارة بمعزل عن اللغة . هذه أمور لا يجادل فيها مجادل . لكن اللغة التي هي مجرد عنصر واحد، وعنصر مهم، من عناصر القومية، لا يُمكن ان تكون هي الظاهرة الحية الوحيدة في حياة المجتمع الانساني، بعد كل هذا الشوط المديد الذي قطعته من العصور الحجرية الاولى الى عصر الذرة والفضاء، ولغته الوحيدة المؤهلة للبقاء هي لغة العلم والتكنولوجيا، لغة الرياضيات والفيزياء والحاسبات الالكترونية ...

واللغة، وان كانت تنأخر الحضارة بقاءً وانتشاراً واندثاراً، فمن المستحيل، في الواقع، اتخاذها مقياساً أوحده وشرطاً لا يُعادله شرط آخر بالنسبة لتشكيل وكيونة وحيوية أمة من الأمم . فكيف الحال اذا اتخذ منها بعضهم<sup>(٢٩)</sup> - ومنهم وعلى رأسهم ساطع الحصري - « إلهاً من دون الآلهة جميعاً »!

ان التفسير الوحيد لهذا الموقف الأحادي الجانب من ظاهرة انسانية وحضارية عامة كاللغة، والتعاطي معها بهذا الشكل المثقل بالتكلف والمترع بالنفس التفسيري الاعتنافي والتبرير غير المسوغ والمحفوف بالاعراض الدجاطية المتسلطة، هو ما يطلق عليه د. علي زيعور « عُصاب العربية واستحواذاتها »، وه اللغة العربية مرفوعة الى مقام الابطال، « الخ »<sup>(٣٠)</sup>.

يبدو ان ساطع الحصري قد انطلق، في كل ما علّقه على عامل اللغة من أهمية خارقة الى حد اللامعقول، من افتراض أولي يتلخص في ان المرء قادر على أن يستخلص من اللغة كل شيء . فهي التي توصله الى مبدأ الجوهر والوجود لتفسير الموجودات ... كافة! ما يوده يجده عندها جاهزاً، وما يفترضه يتلبس على أساسها لبوس البديهة فوراً . أجل، ان اساس مطارحات الحصري « اللغوية » هي نظريته الحدسية والسحرية والتصوفية والغيبية الى العربية، وافتتانه « العُصابي » بها، وهيمنة الأفكار الثابتة المستقاة من موارث وفيرة بالمغالاة والتقديس للغة الأم . وربما من شعوره المرهف بما آلت اليه أمته من انحطاط، وحالة الركود السلبي التي تتخبط فيها، وكرد فعل متسرع على انتكاساتها وهزائمها المتتالية منذ مقلب الدولة العباسية، حاول أن يؤسس لانطلاقة حضارية جديدة، لنهضة قومية جديدة، فلم يجد في متناوله غير خزانة « اللغة » الأثرية التي رفعها أسلافنا الى مصاف البطولة وجعلوا منها بطلان اللغات، وخير اللغات ومن حروفها أبطال الحروف، ... على حد وصف د. علي زيعور . فظنها وحدها النبع والبداية، الركيزة والأساس؛ واشتط به مذهبه اللاواعي، هذا الذي دعّمته آراء ونظريات أوروبية تضرب على نفس الوتر، فعَمّم تصويره للغة من فاطرة للإنسان والحضارة الى خالقة للأمة ... هكذا من دون أي ترو أو تحرج، ورغم ما بين تلك المفاهيم من اختلافات وتمايزات جوهرية على ما بينها من صلات وثيقة أيضاً . ذلك تفسير أولي ولن نطيل اكثر من ذلك .

وبعد، لقد حُكم، منذ أمد بعيد، على اختلال وأحادية وعدم مصداقية « النظرية العنصرية »، و« النظرية الجغرافية »، كليهما، في القومية. وبمقدورنا، بعد كل الذي رأيناه من شطحات واعتنافات ساطع الحصري في هذا الصدد، وبعد كل ما لمسناه من محاولات الخلط والتشويه واللوي المتعمد للحقائق العلمية على يديه، بمقدورنا ان نُلحق بها كذلك نظريته « اللغوية » بضمير مرتاح ونفس راضية.

## الحواشي

- (١) هوراس دافيز، «القومية: نحو نظرية علمية معاصرة»، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت: ١٩٨٠، المقدمة. (العنوان الأصلي للكتاب: «نحو نظرية ماركسية في القومية»).
- (٢) على سبيل المثال: أنيس صايغ، في كتابه: «تطور المفهوم القومي عند العرب»؛ وناجي علوش، في كتابه: «حوار حول الأمة والقومية والوحدة»؛ وزين نور الدين زين، في كتابه: «نشوء القومية العربية»؛ وياسين الحافظ، في كتابه: «في المسألة القومية الديمقراطية»؛ وغيرهم.
- (٣) فريدريك هيرتز، «التطور التاريخي للقومية الحديثة»: ١٩٤١، ص ٣٠٢.
- (٤) كارلتون هيز، «القومية في التاريخ والسياسة»: ١٩٤٣، ص ٢٨.
- (٥) أهمها وأبرزها ثلاث: المدرسة التاريخية/الأنثروبولوجية؛ المدرسة الرومانطيقية؛ المدرسة الماركسية.
- (٦) كتاباته وأبحاثه ومقالاته لا تحصى في المسائل القومية. ونذكر هنا أهم كتبه: «آراء وأحاديث في الوطنية والقومية»؛ «آراء وأحاديث في القومية العربية»؛ «أبحاث مختارة في القومية العربية»؛ «حول القومية العربية»؛ «محاضرات في نشوء الفكرة القومية»؛ «اللغة والأدب وعلاقتها بالقومية»؛ «ما هي القومية؟» (وهذا الكتاب الأخير هو ما نستند اليه أساساً كمبينة في مقالنا هذا).
- (٧) هنالك بالفعل إبهام كبير بلف الموضوع؛ سببه أن تعبير الـ «أمة» قد استعمل، ولا يزال يستعمل، بمعان مختلفة (انظر: ناصيف نصّار، «مفهوم الأمة بين الدين والتاريخ»، دار الطليعة، بيروت: ١٩٧٩). هذا في الفكر الاسلامي قديماً. وأما في الغرب الذي تعدّ القومية جزءاً هاماً من تراثه، فقد تغيّر معناها مع الوقت. وبين التحليل النقدي أن ثمة اتجاهات مختلفة ارتبطت بهذا المصطلح، وشكّلت - مع الوقت - خليطاً غريباً من المعاني. فالهافظون والليبراليون والديمقراطيون والفوضيون والثوريون والوطنيون يفهمون «الأمة» كلّ على هواه. لكن الجميع متفقون على أن توضيح الأفكار المختلفة عن الأمة ليس مسألة نظرية تحتل التسويف، بل ضرورة حتمية لبناء أسس راسخة للقانون الدولي لضمان السلام العالمي.
- (٨) ثمة نظرية جديدة في القومية، لعلها أحدث المبتكرات في هذا الشأن، طلع بها علينا مؤخراً المفكر برهان غليون، ومغادها ان العنصر الأساسي في تكون الامم ليست الثقافة ولا الاقتصاد المشترك ولا اللغة ولا التاريخ ولا الخصائص النفسية أو الجغرافية البشرية أو السياسية. ولكن، أولاً وقبل كل شيء، الشعب. فالأمة في تصوره هي الشكل الأعلى من تكوين الشعب الذي يأخذ تشكيله زمناً تاريخياً غير محدد. فلا تطرح مسألة الأمة نفسها إلا متى كان هناك شعب متميز. يقول برهان غليون: «لقد بقيت النظرية القومية حتى اليوم نظرية لا علمية، هدفها إعطاء جواب على أحقية هذا الشعب أو ذاك في تكوين دولة مستقلة أم لا. وكان لا بد بالتالي من أن يتمّ البحث من خلالها عما سمي بعوامل تكوين الأمة، الثقافية أو الاقتصادية. وقد وصلت هذه النظرية الى مأزق عميق وحلقة مفرغة. إذ كي يحق لهذا الشعب أو ذاك أن يكون دولة مستقلة يجب ان تتوفر له عوامل مشتركة معينة، بصورة كلية أو جزئية. لكن أيضاً لكي تتوفر له مثل هذه العوامل يجب ان يكون قد شكّل أمة (بالفعل)». [ انظر: برهان غليون، «بيان من اجل الديمقراطية»، دار ابن رشد، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٠، ص ٧ ].
- (٩) حسناً فعل الياس مرقص بتصديده لهذه النقطة على النحو الذي تمّ به في كتابه: «نقد الفكر القومي: ساطع الحصري». ففي عُرف جميع الماركسيين، من لينين الى ستالين الى كاوتسكي الى باور: اللغة غالباً ما ترتبط بالقومية، لكنها ليست، بأي حال، جامعاً شاملاً وأكيداً.
- (١٠) يُصادق كلاوس مولر على هذه التسمية التي اطلقها ساطع الحصري على الانسان. فهو يؤكد على ان قدرة الانسان على صنع الكلمات

- وصياغة الرموز التي تمثل عالمه الخارجي وعالمه الداخلي على السواء هي أهم الخصائص التي تميزه عن سائر الكائنات الأخرى .
- (١١) إنَّ « على قدر الإيمان » هذه تحفي وراءها سلسلة طويلة، وطويلة جداً، من استثناءات القاعدة التي عرفتها أوروبا وما زالت تعرفها، منذ ما قبل الحروب النابليونية إلى يومنا هذا . وحسبنا أن نشير إلى تلك « الكيانات » « المجهرية » التي لا تزال قائمة في أوروبا اليوم، خلافاً لكل قاعدة « لغوية » : (ليشتشتاين، موناكو؛ سان مورينو، الخ ..) . إن الضرورات الاقتصادية، الجبركية والضريبية بنوع خاص، هي التي كانت تقف وراء قيامها أكثر منها ضرورات اللغة والمشاكل المترتبة عليها .
- (١٢) في « ما هي الأمة »، نص محاضرة أرنست رينان الشهيرة التي القاها وهو على مدرج جامعة السوربون بباريس، سنة ١٨٨٢ .
- (١٣) قبل رينان بربع قرن تقريباً، قال جون ستيوارت ميل، الفيلسوف الإنكليزي الوضعي، الكلام نفسه تقريباً، في كتابه: « آراء في الحكم النيابي »، ١٨٦١ : « إن جوهر القومية يكمن في التعاطف المتبادل بين أبناء الأمة ورغبتهم في الاتحاد في ظل حكومة خاصة بهم، تعاطف ورغبة نجا عن طريق المشاركة في التاريخ والسياسة، وعن طريق مشاعر الفخر والجزى والفرح والألم، المتعلقة بتجارب الماضي » .
- (١٤) لم يتوسع رينان في شرح تصوره هذا وأبعاده . غير أنه ينسجم، بشكل عام، مع فكرته الأساسية في الإرادة التي تتنافى مع كافة أشكال « المحرمات » القومية أو التكلُّس القومي .
- (١٥) الظاهرة الملفتة للنظر أن جميع المفكرين القوميين العرب، من ساطع الحصري إلى صلاح الدين البيطار إلى صدقي اسماعيل إلى الحكم دروزة إلى شبلي العيسمي إلى منيف الرزاز إلى إلياس فرح إلى ناجي علوش، لا يرون في « النظرية الماركسية في القومية » سوى نظرية ستالين كما فصلها في مؤلفيه الشهيرين: « الماركسية والمسألة القومية » : ١٩١٤، و« الليبنينية والمسألة القومية » : ١٩٢٩ . إنهم يغفلون إسهامات المفكرين الماركسيين الآخرين، القدامى والجديد، في هذا المجال، ولا سيما أطروحات لينين وروزا لوكسمبورغ وتروتسكي وكاوتسكي وماوتسي تونغ وادوارد كارديلي وفرانتز فانون وأميلكار كابرال، التي تضيف أشياء كثيرة إليها وتعمقها وتسد الكثير من الثغرات التي تعاني منها . وكتاب هوراس بانكروفت دافيز السابق الذكر هو إحدى المحاولات الجادة لصياغة نظرية ماركسية في القومية تأخذ في الاعتبار جميع الإسهامات، فضلاً عن التطورات التاريخية .
- (١٦) مثال ذلك أنه يدرج، كحركات قومية، الصهيونية والشيوعية البولونية والحركة الثنارية الإسلامية والنزعة الاستقلالية الأرمنية، وحتى نزعة العداء للسامية . والمعلوم أن لينين نفسه كان قد دفع، منذ عام ١٩٠٣، فكرة « قومية » يهودية بالرجعية . وهو - على أية حال - لم يكن يعتقد أن قول ستالين هو الكلمة الأخيرة في هذا الموضوع . وقد استمر شخصياً في الكتابة عن القومية لسنوات، مكتشفاً المزيد من النواحي التي تستلزم التطوير .
- (١٧) لم يتعرض ستالين، مثلاً، لمشكلة ما ينبغي عمله حيناً لا تتطابق اللغة والأرض . والذي حلَّ هذه المشكلة لاحقاً هو برونو باور، الذي اقترح الاستقلال الذاتي الثقافي القومي حلاً لذلك .
- (١٨) ناجي علوش، « حوار حول الأمة والقومية والوحدة »، ص ٦٥ .
- (١٩) التعبير خاص بساطع الحصري .
- (٢٠) انظر برهان غليون، « بيان من أجل الديمقراطية »، مصدر مذكور سابقاً، ص ٨ - ٩ .
- (٢١) ليس الموضوع موضوع تحبذ أو رفض، فليتين، مثلاً، كان في العام ١٩٠٤ يعتبر المسألة القومية ذات شأن ثانوي تماماً . لكنه اعطاها أهمية من الدرجة الأولى بحلول عام ١٩١٤، في كتابه « حق الأمم في تقرير مصيرها » حيث أصبحت القومية - على حد وصف ستالين في العام نفسه - جزءاً لا يتجزأ من النظرية الماركسية .
- (٢٢) يبدو أن جيلاً كاملاً من المثقفين والمفكرين القوميين قد تربى على مثل تلك الأدبيات الرومانطيقية التي دهبها الحصري فصارت جزءاً لا يتجزأ من تكوينه الفكري، بل قل هي الحروف الأبجدية التي ينطق بها ويصوغ بواسطتها مفاهيمه كافة . وهام بضع عينات على سبيل المثال فقط :
- « ليس الإنسان كائناً اقتصادياً أو اجتماعياً أو تاريخياً . ولكنه كائن روحي ... الإنسان كائن روحي . ونعني بذلك أن جوهره العميق هو الفكر . والفكر يتمثل في التأمل والحب والفعل . أما وظيفة الفكر الأزلية فهي أن يتصل بالمطلق ... والمطلق هو الحق والخير والجمال » (عبدالله عبد الدائم) .
- « اننا نقدر الفكر ونؤمن برسائلته السامية . فهو ليس انتاجاً للآداة، وإنما هو قبس من نور الحق يهدينا سواء السبيل » (بديع الكسم) .
- « إن القومية تشبه إلى حد كبير الأم الرؤوم التي تحنو على اولادها دون أن تتأثر بميولهم ومشاربهم في الحياة ودون أن تتحيز لمخطوط أحدهم، فتحتفظ بمكانتها في قلوبهم وتظل لهم رمزاً وملأذاً . وإذا كانت القومية أمّاً، كان من واجب الولد الحنون أن ينزهها عن التواقص

- والرذائل للحفاظ عليها كشعار ظاهر له ولأخوته» (محمد مجذوب) الخ... الخ.
- (٢٣) خلافاً لكل التسميات الأخرى، كانت النظرية الماركسية في القومية تعرف وتسمى، على نطاق واسع، بالنظرية اللبينية - الستالينية. ويؤكد هوراس دايفز أن هذه التسمية فقدت مصداقيتها سريعاً؛ لأن ستالين انحرف عن نص وروح سياسات لينين القومية.
- (٢٤) انظر: ناجي علوش، «حوار حول الأمة والقومية والوحدة»، ص ٦٢.
- (٢٥) زعم المصري، وهو في عجلة من أمره للتدليل على قدم عهد القومية في التاريخ، أن الحركات الشعبية المعروفة في تاريخ الاسلام كانت «حركات قومية بكل معنى الكلمة». ولست بتقدير، صراحةً، على مناقشة هذا الزعم.
- (٢٦) لعل مثال إيرلندا الشمالية اليوم هو أبسط وأقرب وأوضح شاهد على تداخل العنصرين القومي والديني وتكافلهما في بعض الحالات الى حد يثير الحيرة والالتباس.
- (٢٧) راجع كتابه: «اللغة والأدب وعلاقتها بالقومية»، دار الطليعة، الطبعة الثانية، بيروت: ١٩٦٦؛ حيث يهاجم فيه دعاة النظرية الاقليمية (أحمد ضيف) والنظرية الاسلامية (أمين الخولي) في الأدب، ويدافع عن اللغة العربية دفاعاً مستميتاً، نافياً أنها تنتظر المصير البائس نفسه الذي آلت اليه اللغة اللاتينية.
- (٢٨) يتفق علماء اللغة المعاصرون على ان موضوع «نشأة اللغة» موضوع شائك من أساسه ولا يحتمل أي قدر من الجزم، ولا يمكن الوصول الى رأي علمي بات بشأنه، لأنه بطبيعته يستعصي على الدراسة العلمية الموضوعية. من هنا كانت كافة النظريات والفروض التي طرحها الباحثون بصدد نشأة اللغة ضرباً من الميتافيزياء على حد تعبير بعض الكتاب.
- (٢٩) الصورة المأساوية المقابلة لنظرية «اللغة» في القومية التي أفرزها فكر ساطع المصري، بكل ثغراتها ومطاعنها وأسائدها الواهنة، نطالعهما عند عبدالله العلايلي وعثمان أمين... لكنها تبلغ ذروتها عند مفكر قومي بارز آخر هو زكي الارسوزي الذي اراد البرهنة على تفوق الامة العربية، فوجد في اللغة ضالته. وعثر عن طريق الصدفة السعيدة على سر تفوق الأمة ومكمن عبقريتها - على حد تعبيره - ألا وهو لسانها، لغتها. راجع كتبه الثلاثة حول هذا الموضوع: «في فلسفة اللغة العربية»، «العبقرية العربية في لسانها»، و«بعث الامة العربية ورسالتها الى العالم - رسالة اللغة».
- (٣٠) انظر د. علي زيمور:
- ١ - «التحليل النفسي للذات العربية: انماطها السلوكية والاسطورية»، دار الطليعة بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٢، ص ٣٣.
- ٢ - قطاع البطولة والترجسية في الذات العربية: المستعلي والاكبري في التراث والتحليل النفسي»، دار الطليعة، بيروت ١٩٨٢، ص ٦١ - ٦٢.